أَوْلَوِيَّة عدم التقدير في توجيه المعنى
في كتاب (الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى)
للشيخ محسن الجواهري(ت١٣٥٥هـ)

الأستاذ المساعد الدكتور
ضرغام علي محسن
Therghama.alhussainy@uokufa.edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية

The primacy of non-ellipsis in directing meaning in the book al-Farā'id al-Ghāwālī alā Shawāhid al-Amālī of al-Sayyid al-Murtadā, by Shaykh Muhsin al-Jawāhirī (d.1355AH)

Assistant Professor Dr.
Durgham Ali Mohsen
University of Kufa - College of Basic Education

الملخص:-

ومن الكتب المهمة التي نقلت لنا كلام العرب نثرا وشعرا كتاب أمالي السيد المرتضى، ولهذا أهتم به الشيخ محسن الجواهري في كتابه (الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى) إذ وقف عنده شواهده اللغوية طويلا محللا إياه، من جميع نواحيه اللغوية والنحوية والبلاغية والأدبية وغيرها، وقد تفرد الشيخ بآراء ونكات علمية دقيقة، ومن تلك الآراء اللغوية والنحوية التي تفرد بها قوله بعدم التقدير أولى من التقدير في شواهد قرآنية وأخرى من كلام العرب شعرا ونثرا؛ بسبب تغير الدلالة المقصودة لدى المتكلم، وقد أشتهر عند اللغويين والمفسرين تأويل معانيها بواساطة القول بالحذف والتقدير؛ لتنسجم مع قواعدهم الشكلية، أو معانيهم التي هم فهموها ولم يقصدها القائل، قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، الأول بعنوان: (عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الأسمية)، والثاني بعنوان: (عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الفعلية)، والثالث بعنوان: (عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الشرطية).

الكلمات المفتاحية: الشيخ محسن الجواهري، الفرائد الغوالي، أمالي المرتضى، عدم التقدير أولى من التقدير، الحذف والتقدير.

Abstract:-

Among the important books that have transmitted to us the speech of the Arabs, in prose and poetry, is the book Amālī al-Sayyid al-Murtaḍā. And for this reason, Shaykh Muḥsin al-Jawāhirī took interest in it in his book al-Farā'id al-Ghāwālī ʿalā Shawāhid al-Amālī li-l-Sayyid al-Murtaḍā. He examined its linguistic evidences extensively, analyzing them from all their linguistic, grammatical, rhetorical, stylistic, and other aspects. The Shaykh held precise scientific opinions and conclusions. From among those linguistic, grammatical, and rhetorical views is what he stated about giving priority to non-ellipsis in the evidences, some of which are Qur'anic, and others from the speech of the Arabs in prose and poetry; due to the fact that ellipsis leads to a change of the intended meaning for the speaker. Ellipsis became well-known among linguists and exegetes for interpreting meanings by deleting and ellipting in order to make them conform to the syntactic rules or the doctrinal premises they adopt in their understanding, without the author intending such. The research falls into three topics: The first titled: (Non-ellipsis is prior to ellipsis in the nominal sentence), The second titled: (Non-ellipsis is prior to ellipsis in the verbal sentence), And the third titled: (Non-ellipsis is prior to ellipsis in the conditional sentence.

Keywords: Sheikh Mohsen Al-Jawahiri, Al-Fara'id Al-Ghawali, Amali Al-Murtada, No estimation is preferable to estimation, Deletion and Estimation.

المقدمة:ـ

لقد انمازت اللغة العربية (لغة القرآن الكريم المعجزة الخالدة) عن سائر اللغات بخصائص عدّة، منها كثرة التأليف فيها منذ أواخر القرن الأول للهجرة إلى يومنا هذا، ولم يقتصر علماؤها على جمعها وحفظها فقط، بل راحوا يجتهدون في استنباط قواعدها، وكشف أسرارها، على مرِّ الأزمان وتوالي الدهور، لأنّها لغة حيَّةٌ ولادة، تناسب كلَّ العصور، وتتناغم مع جميع العقول، ومن هنا قال عنها ابنِ دُرُسْتَوَيْه: « أَنَّ كَلَامَ العَرَبِ وَاسعٌ، وأَنَّ العَرَبِيَّةَ لا يُحِيطُ بِهَا إِلاَّ نَبِيٌّ »، ومن الكتب القيمة المهمة التي نقلت لنا كلام العرب نثرا وشعرا كتاب أمالي السيد المرتضى (ت٤٣٦هـ)، قال عنه الشيخ محسن الجواهري (ت١٣٥٥هـ) في مقدمة كتابه، وعن سبب تأليف (الفرائد الغوالي على شواهد الامالي للسيد المرتضى): « جعلت أتشاغل عن طوارق الهموم بروائع ما اخترته من بدائع المنثور والمنظوم، ترويحا للنفس، وتخليدا له عن الطمس والدرس، مثبتا له في الدفاتر، راجيا نفعه يوم تبلى السرائر، ولترويح نفسي كنت قد انتقيت جملة من الكتب، كان منها كتاب الأمالي، لسيدنا الأجل علم الهدى، وهو الكتاب الجليل والأثر النبيل، لاشتماله على نوادر العلوم، وغرائب ما يلزم من فرائد المنثور والمنظوم، فدعتني النفس إلى تحرير شواهده وإيضاحها، وتحليل ما يستوقف الفكر من المعاني بإفصاحها ».

فقد كان الشيخ (رحمه الله) يعرض الشاهد اللغوي الذي ينقله السيد المرتضى في أماليه، ثم يقف عنده طويلا محللا إياه، من جميع نواحيه اللغوية والنحوية والبلاغية والأدبية والتأريخية والفقهية وغيرها، فكان حقا موسوعة لجميع العلوم، ومما ظهر لي وأنا أتصفح آراءه أنّه تفرد بآراء ونكات علمية دقيقة، ولم يكن مقلدا في نقل جميع آراء النحويين وغيرهم، بل كانت له وجهة نظر خاصة في تحليل معاني الشواهد مستدلا عليها بأنواع الأدلة والبراهين.

ومن تلك الآراء اللغوية والنحوية التي تفرد به الشيخ محسن الجواهري في كتابه (الفرائد الغوالي) قوله بعدم التقدير أولى من التقدير في شواهد قرآنية وأخرى من كلام العرب شعرا ونثرا أشتهر عند اللغويين والمفسرين تأويل معانيها بواساطة القول بالحذف والتقدير؛ لتنسجم مع قواعدهم الشكلية، أو معانيهم التي هم فهموها ولم يقصدها القائل،

كما قال سيبويه كثيرا عن الجمل المقدرة: إنّها تمثيل لم يتكلم به العرب.

ولعرض ودراسة هذه الآراء المهمة رأيت أن أقسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة بأهم النتائج، كان المبحث الأول بعنوان: (**عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الأسمية**)، تضمن الجمل الاسمية التي يرها النحويون والمفسرون أنَّ فيها محذوفا يجب تقديره، ويرى الشيخ محسن فيها عدم التقدير أولى من التقدير؛ لأنه له دلالة خاصة لا تظهر بالتأويل النحوي، و جاء المبحث الثاني بعنوان: (**عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الفعلية**)، ذكرت فيه الجمل الفعلية المكتفية من جهة المعنى والشكل، ويرى النحويون أنها من المجاز، الذي يجب عندهم التقدير فيها لتكون على الحقيقة وإن كان المجاز مقصودا لدى المتكلم، بعدها جاء المبحث الثالث بعنوان: (**عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الشرطية**)، رأيت أن أفرد الجملة الشرطية للخصوصية التي فيها، فهي في الغالب تأتي مؤلفة من جملتين مع أداة الشرط، وقد تأتي مقتصرة على أداة الشرط وجملة جواب الشرط؛ لقصد دلالة خاصة لا تظهر إذا ذكرت جملة جواب الشرط، والتي يرى النحاة وجوب تقديرها، ثم تأتي بعده الخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد تنوعت مصادر البحث بعضها قديم وبعضها الآخر حديث، متضافرة لإبراز الفكرة وإيضاحها، ودعمها بالأدلة والبراهين وبأقوال علماء اللغة العربية من القدماء والمحدثين.

وفي الختام أقول هذا جهدي أقدمه خدمة للغة القرآن الكريم، وإبرازا لآراء العلماء الأفذاذ الذين بذلوا أنفسهم في خدمة العلم وخدمة هذه اللغة العظيمة، فإن أجدت فمن الله توفيقي، وإن أخفقت فمن نفسي، وحسبي أني حاولت، وأرجو من الله تعالى العفو والمغفرة، ومن المؤمنين التسديد والمعذرة.

التمهيد: عدم التقدير عند الشيخ محسن الجواهري:

أولاً: عدم التقدير في الدرس النحوي.

لما جمع اللغويون اللغة العربية، واستنبطوا قواعدها الكلية، لا يخفى على المتتبع أنَّ هذه القواعد مبنية على الاستقراء الناقص دون التام عادة، وفي هذا الشأن يقول الدكتور صبحي الصالح: « وإنَّما أتى أولئك الباحثون من قبلُ الاستقراء الناقص، فحكَّموا المثال

الواحد، أو الأمثلة القليلة في القاعدة»[١]، يضاف إلى هذا الاستقراء الناقص أنَّهم قصروا كلام العرب على بعض أنماط الكلام، جعلوها أصل لكلام العرب، وغيرها يجب تأويله وإرجاعه إلى الأصل، ومن وسائل تأويلهم قولهم بالحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، والزيادة، وتضمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف[٢]، فمثلا الجملة الأسمية يجب عندهم أن تتألف من المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية يجب أن يتوفر فيها الفعل والفاعل والمفعول، إذا كان الفعل متعديا مثلا، وإذا حُذِف أحد هذه العناصر يجب تقديره، حتى وإنْ كان لهذا الحذف (كما يسمونه) معنى لا يظهر لو كانت الجملة تامة، وفي هذا المعنى يقول الدكتور عبد السّتار الجواري: « وقد يكون غرضهم من التّقدير محض توجيه للقاعدة النّحويَّة، ومحض التزام بالصَّناعة الكلامية، إلّا أنَّه على كلِّ حالٍ عبثٌ بالنّص، وخروج على المعنى الذي أُريد به، وهو بعد ذلك كله تضييع لفنية الأسلوب لا يُغتفر فيه التّذرّع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل قيامها بالاستقراء الشّامل»[٣].

وقد واجهوا كثيرا من الآيات القرآنية، وكلام العرب شعرا ونثرا، لا ينسجم مع هذه القواعد لفظا ومعنى، لم يضعوا لها قواعد خاصة، لها تركيبها الخاص ومعناها الخاص، وهذا كله كان بسبب اعتمادهم على الجانب الشكلي المعياري أكثر من الجانب المعنوي، فهم قد جردوا النحو من روحه وهو علم المعاني، الذي عدوه علما غير النحو، يقول الدكتور مهدي المخزومي: « وبالرَّغم من أن علماء العربيةِ قد فرقوا بين اختصاص النّحاة، واختصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحدا، والتّفرقة بين صحّة الكلام، وفصاحته مبنيا على اعتبارات عقلية محضة»[٤]، يضاف إلى تأويلهم الشكلي للجملة، تأويلهم المعنوي للجملة أيضا، فكلُّ جملة قصد منها المجاز أو المبالغة أو غيرها من المعاني، التي تخالف الحقيقة أولوها النحاة بالتقدير لتكون على الحقيقة، كما سيأتي في البحث.

ولما كان قصد المتكلم يتطلب الاكتفاء ببعض أجزاء الجملة، أو باستعمال المجاز دون الحقيقة كان عدم التقدير أولى من التقدير، وقد وصف هذا الاكتفاء عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) بقوله: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن »[٥]، وفي كثرة تقدير المضاف عند النحويين يقول طاهر سليمان حمودة: « إلّا أننا نلاحظ أنَّ كثيرا مما يُقدَّر في

المضاف محذوف من قبل النحاة لا يوجد فيه مبررٌ قويٌّ يدعو إلى هذا التقدير فضلا عن أنَّ التقدير يمكن أن يحدِّد من المعنى الذي يُراد به أن يكون أكثر عموما واتّساعا »[٦]. وهذا ما سيتضح بيانه أكثر في البحث.

ثانياً: الشيخ محسن الجواهري وكتابه (الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي المرتضى).

هو الشيخ محسن بن الشيخ شريف حفيد الشيخ محمد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ)، صاحب كتاب (جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام)، ومنه سُميت أُسرته العلمية بآل الجواهري، ولد الشيخ في النجف الأشرف، سنة ١٢٩٥هـ، وتربى في أحضان العلماء والفقهاء، وقد أشرقت على محياه طلائع الفطنة والذكاء، وصفاء الذهن والقريحة منذ عهد صباه، وعُرف عنه الجد المتواصل، والسعي الحثيث في قطع أشواط الدراسة، وكسب العلوم والمعارف، فكان مضرب المثل لعصره في إحراز فضيلتي الذكاء، ومضاء العزيمة في المثابرة على الدراسة.

تتلمذه عند خيرة الأساتذة من بعد والده (رحمه الله)، منهم الشيخ عبد الحسين آل الشيخ أسد الله الكاظمي، والسيد علي الشرع، والشيخ علي الشيخ باقر آل صاحب الجواهر، وحضر درس الحكمة والكلام على أحد علماء الترك المتخصصين فيهما، وحضر عند شيخ الشريعة، والميرزا النائيني (طاب ثراهما)، وتخرج على يديه كثير من العلماء وأهل الفضل، منهم العلامة السيد علي الوداعي، والعلامة الشيخ عبد الله الشيخ محمد صالح البحراني، والأستاذ علي الشرقي، وغيرهم[٧].

كان الشيخ محسن الجواهري شغوفا بالتأليف والكتابة، والبحث والتحقيق، لا يُؤثر على تسجيل العلم وتدوينه شيئا من مباهج الحياة، لم يقتصر قلمه على العلوم المعروفة في عصره من أمثال علمي الفقه والأصول، بل تجاوزهما بعد أن وفّاهما القسط الأوفى من التحرير والتحقيق، إلى سائر المجالات العلمية، كالحكمة والكلام، والأدب والتاريخ، والتفسير والعقيدة والنقد، فأنجز فيها آثارا طيبة، وفي كل موضوع منها أعطى حقه من البحث والتحقيق، وحسن الاختيار المؤيد بالبيان الواضح والبرهان الصادق، ومن تلك الآثار ما يأتي:

١- الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى، الموجود منه ثمانية أجزاء، وقد وصف هذا الكتاب نجله الشيخ محمد حسن الجواهري في مقدمة تحقيقه بقوله: إنّه « تعليق وتحقيق وإيضاح لأمالي سيدنا الأجل علم الهدى السيد المرتضى رفع الله شأنه وبسط لمباحثه القيّمة واستجلاء لراي السيد وآراء النوابغ من علماء عصره أو العصور السالفة ممن وافقهم أو فارقهم فناقش آراءهم ومذاهبهم، وقد صهر المصنف (رضوان الله عليه) تلك الآراء بما فيها رأي السيد، وخلص على الحقّ الصراح منها مؤيدا بالبرهان القاطع والدليل الناصع، مع التعرض إلى ما يعترض الموضوع من القواعد العربية، والمعاني اللغوية، واستطراد لذكر الشواهد المؤيدة بتفصيل وتدليل لم نجد له نظيرا فيما بين أيدينا من مصادر الأدب »[٨]، فهو كتاب موسوعي يجمع بين علوم شتى، منها اللغة، والأدب، والتاريخ، والأصول، والتفسير، والعقائد، وغيرها.

٢- نهج السّداد في شرح نجاة العباد.

٣- الفرائد الغرر، وهو كتاب في العقيدة.

٤- شرح ديوان ابن الخياط الدمشقي.

٥- شرح منظومة الشهاب الثاقب، منظومة في العقيدة.

٦- الدرّ الحسان في أنباء أبناء الزمان، يتحدث فيه عن مشاهداته في رحلته على البحرين.

٧- له منظومة في علم الكلام، وأُخرى في المواريث مع شرحها، ومنظومة في علم التجويد وشرحها.

٨- له تعليقة على الكفاية، وعلى الفصول المختارة، وعلى شرح ابن أبي الحديد المعتزلي

٩- له ديوان شعر، وهو مجموعة اشعار جُمعت بعد فاته.

توفي الشيخ محسن الجواهري (رحمه الله) في عام ١٣٥٥هجرية.

المبحث الأول

عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الأسمية

من الشواهد التي استشهد ذكر فيها الشيخ تمام المعنى في الجملة، وعدم حاجتها إلى التقدير في قول العرب: (السَّخَاءُ حَاتِمٌ)، يقول الشيخ الجواهري: « والشاهد في المثال: حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بتقدير: السّخاءُ سخاءُ حاتمٍ، وقد عرفت هذا ونحوه من الأمثلة غير متعين لإمكان أن يراد من المثال: أنّ السخاء هو حاتم نفسه، كأنّه لشدّة سخائه قد خلق منه وجُبل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الأنبياء: ٣٧)، هذا إذا كان المراد أنّه منقطع النظير في السخاء لن يدانيه أحد، أمّا إذا أريد تشبيه الآخرين به فيمكن إرادة أنّه حاتم سخاءً، أو كحاتم ونحو ذلك »[٩].

لقد وردّ في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثرا وشعرا الإخبار بالذات عن المعنى، أو العكس، ومن الأمثلة على الإخبار بالذات عن المعنى قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: ١٧٧)، ومن الأمثلة على الإخبار بالمصدر(المعنى) عن اسم الذات قول الخنساء (من الطويل)[١٠]:

تَرْتَـعُ مـا غَفَلَـتْ حَتَّـى إذَا أدركـتْ ... فإنَّمـــا هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ

وللنحويين في هذه المسألة وجوه عدّة:

الأول: تأويل الجامد بالمشتق، والتأويل: هي مقبلة ومدبرة.

الثاني: التقدير بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: ذات إقبال وإدبار.

الثالث: أنَّه لا تأويل ولا تقدير فيها، وإنّما العرب جاءت بمثل هذا قصداً للمبالغة، وذلك بجعل العين نفسَ المعنى لا غيرَه، أو جعل المعنى هو العين تجسيداً وتشخيصاً.

والذين ذهبوا إلى وجوب التأويل والتقدير، لأنّ أصل الكلام عندهم أنّ الخبر هو عين المبتدأ، والعكس صحيح، ولا يصح عندهم الإخبار بالذات عن المعنى، ولا يصح العكس[١١]، وما ورد على ذلك فعلى نية التأويل والتقدير، قد صرح جماعة من النحويين أنّه إذا قُصد منه المبالغة فلا تقدير ولا تأويل، كما ذهب إليه سيبويه(ت١٨٠هـ): من جعلها

الإقبال والإدبار على سعة الكلام[١٢]، وقال ابن جني(ت٣٩٢هـ): « كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وإدبار، ويكفيك من هذا كلّه قولُ الله عزَّ وجلَّ: ﴿خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الأنبياء: ٣٧)، وذلك لكثرة فعله إيّاه، واعتياده له »[١٣]، وقال: « وما كان مثله من قِبل أن مَن وَصَف بالمصدر فقال: هذا رجل زَوْر وصَوم، ونحو ذلك فإنما ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة، وأن يجعله هو نفس الحَدَث، لكثرة ذلك منه »[١٤].

ولم يقبل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بهذا التقدير، وذلك في قوله: « وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف، ويقولون: إنه في تقدير فإنما هي ذات إقبال وإدبار ذاك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما يحذف من اللفظ، ويراد في المعنى، كمثل أن يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به. وليس الأمر كذلك في بيت الخنساء، لأنا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: فإنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عامي مرذول »[١٥]، ويصف المعنى الذي تدل عليه الجملة بعد التقدير بقوله: « أنا نخرج إلى الغثاثة، وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها، ويخفض من شأنها، ويصد بأوجهنا عن محاسنها، ويسد باب المعرفة بها وبلطائفها علينا. فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد إلى الذي ذكرنا من المبالغة والاتساع، وأن تجعل الناقة كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً، حتى كأنها قد تجسمت منهما لكان حقه حينئذ أن يجاء فيه بلفظ الذات فيقال: إنما هي ذات إقبال وإدبار »[١٦].

ولأنّ التأويل والتقدير يغيران المعنى المراد لدى المتكلم فلا يصح هذا التقدير، قال الرضي الاسترابادي(ت٦٨٦هـ): « وإنْ قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ، أي لكن ذا البر من آمن، وحالها إقبال، أو في الخبر نحو: برّ من آمن، وذات إقبال، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة، نحو: ولكن البار، وهي مقبلة، جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة »[١٧]، الذي أرادته الخنساء من المبالغة في كثرة الإقبالَ والإدبارَ للناقة، فكأنها أخبرت بجميع الجنس (جنس الإقبال والإدبار) مبالغة، فينمحي عن الكلام معنى الحدوث حتى كأنها قد تجسَّمت منهما.

وقد رجح الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين الوجه الذي يذهب على عمد التقدير بقوله: « والراجح أنّ هذا الضرب قيما أرى ليس من باب حذف المضاف، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف، وإنّما هو ضرب آخر من الكلام وافتنان فيه بقصد المبالغة »[١٨].

والذي يؤيد صحة هذا الترجيح وهذه الطريقة في التعبير كثرة ورود الأمثلة في كلام العرب، التي تؤسس قاعدة لغوية صحيحة، وهي إذا قصد المبالغة جاز الإخبار عن الذات بالمعنى (المصدر)، وجاز العكس أيضا، أي الاخبار بالذات عن المعنى، ومن أمثلة التي استشهد بها السيد المرتضى، وشرحها الشيخ الجواهري، قول الحطيئة(من الطويل)[١٩]:

وشـــرُّ المَنَايَـــا مَيـــتٌ وَســـطَ أهلَـــهِ كهُلكِ الفَتى قد أَسلَمَ الحَيَّ حَاضِرهُ

وقول عروة بن الورد(من الوافر)[٢٠]:

قليـــلٌ عَيبـــه والعَيـــبُ جـــمٌّ ولكـــــنَّ الغـــــنى ربٌّ غفُـــــور

وقد ذهب السيد المرتضى إلى القول بالتقدير، والمعنى عنده في البيت الأول: شرُّ المنايا منيةُ مَيّتٍ، والمعنى في البيت الثاني: لكن الغنى عنى ربٌّ غفورٍ[٢١]، ولم يعلق الشيخ الجواهري على هذا التقدير، وكأنّه أكتفى بقوله السابق، وتعليقه على عدم صحة التقدير في قول العرب (السخاء حاتم)، إذا قصد بالإخبار المبالغة.

ومن الذين ذهبوا إلى التقدير في البيتين الأنباري في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف)، وردّ هذا التقدير في البيت الثاني محيي الدين عبد الحميد في حاشية على (الانصاف) بقوله: « وقد زعم المؤلف أنَّ قول الشاعر (ولكنّ الغنى ربٌّ) على تقدير مضاف، وأصل الكلام: ولكنَّ الغنى غنى ربٍّ، وهذا الكلام فاسد...أنا نسلم جدلا أنَّ كلمة الربّ على المعنى الذي تبادر إلى ذهن المؤلف، لكن لا نسلم مع ذلك أنَّ الكلام يحتاج إلى تقدير مضاف، بل تقدير المضاف يفسد المعنى، وذلك لأنَّ الشاعر يريد تشبيه الغنى بالربِّ الغفور، والمعنى على هذا أنّ الناس يرون عيوب الرجل الغني قليلة ولو كانت أكثر من زبد البحر، وذلك لأنَّ غناه يغطي عليها ويسترها، وتأمل ذلك جيدا، ولا تكن أسير التقليد»[٢٢].

وأنا أرى أنّ تعدد الاحتمالات لمعنى الجملة يفسد أيّ تقدير زائد، لأنه قد يكون غير مرادٍ لدى المتكلم، وليس هو المقصود عنده، بل التقدير يوضح فهم المقدِّر ونحن لا شأن لنا بفهمه الخاص.

المبحث الثاني

عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الفعلية

من الشواهد على عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الفعلية عند الشيخ الجواهري قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (يوسف: ٨٢)، (القرية) مفعول به، للفعل والفاعل (اسْأَل) فقد ذهب السيد المرتضى وكثير من النحويين والمفسرين إلى تقدير مضاف محذوف، وقد أُقيم المضافُ إليه مقامه، والتقدير هو: أهل القرية، وأهل العير[٢٣]، وسبب هذا التقدير أنّ الآية الكريمة استعملت لفظ السؤال مجازا مع ما لا يصح في الحقيقة سؤالها، وهي القرية التي هي من الجمادات، والعير التي هي من الحيوانات، ولكي يحمل المعنى على الحقيقة وجب تقدير المضاف(العاقل)، وهو أهل القرية، وأهل العير.

أما الشيخ الجواهري فيرى أنّه من « الجائز نسبة توجيه السؤال إلى نفس القرية والعير مجازا، كما هو وارد كثيرا، وكما يجوز نداؤه ونسبة بعض الأفعال إليه »[٢٤]، كما في قوله تعالى ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ (الدخان: ٢٩)، التي قدروا فيها النحويون والمفسرون: أهل السماء، وأهل الأرض؛ لأنّ السماء والأرض برأيهم لا تبكيان.

وقد استشهد الشيخ الجواهري بقول ابن جني (ت٣٩٢هـ) على صحة رأيه، بقوله: و «للأستاذ المحقق في علم العربية أبي الفتح عثمان بن جنّي الموصلي تعليق على الآية الكريمة. آثرنا ذكره لما تضمن من لطف القريحة، وحسن المعنى »[٢٥] قال: في هذا ثلاثة معان: الاتساع والتشبيه والتوكيد، أمّا الاتساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحّ في الحقيقة سؤاله، ألا تراك تقول: وكم من قرية مسؤولة، فهذا ونحوه اتساع، وأمّا التشبيه فلأنّها شُبّهت بمن يصحّ سؤاله لّما كان بها ومؤلِفا لها، وأمّا التوكيد فلأنّه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنّهم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنّه إنْ سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحّة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا فكيف لو سألت مَمّنْ عادته الجواب[٢٦].

أرى أنّ التقدير يضيق دائرة المعاني التي يمكن أن تدل عليها الآية الكريمة، سواء كانت

هذه المعاني على الحقيقة أو المجاز، فليس القرآن الكريم وكلام العرب كله حقيقة، وليس كله مجاز، وأرى أنّ النحويين لا يقبلون بالمجاز حتى يؤولونه بالتقدير، كما في تقديرهم: أهل القرية، ثم إنّ هناك وجهين نقلهما السيوطي(ت٩١١هـ)، والراغب الاصفهاني (ت ٤٢٥هـ) عن بعض اللغوين والمفسرين تحملان الآية (واسأل القرية) على الحقيقة لا المجاز ومن دون تقدير، الأول: هو أنَّ القرية يراد بها نفس الجماعة، أو القوم أنفسهم، ويؤيد هذا المعنى كثير من الآيات القرآنية، منها قوله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً﴾ (النحل: ١١٢)، وقوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ (محمد: ١٣)، وقوله تعالى ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾ (الأنبياء: ١١)، والثاني: أنّ المراد من القرية الأبنية نفسها لأنَّ المخاطب نبي صاحب معجزة، لا يبعد أن تخبره الجمادات والبهائم بالحقيقة إذا سألها[٢٧].

وسواء كان اللفظ محمولا على المعنى المجازي أو الحقيقي فإنَّ تقدير المحذوف لا يؤدي هذه المعاني بشكل دقيق، ويخالف طبيعة العربي في أساليب كلامه، الذي يتحدث مع الأطلال والديار، ويستنطق البهائم، والقرآن الكريم ليس ببعيد عن هذه الطبيعة، مما لها أثر عميق في ذهن المتلقي، وهذا ما أشار إليه الشيخ الجواهري بقوله: « ينبغي أن يقال أن بعض المقامات في كلام العرب يتعين فيه غير حذف المضاف، وهو ما إذا كان السؤال موجّها للربوع الخالية من أهلها، أو إلى الشمس والقمر والنجوم الزاهرة، وأمثال ذلك ممّا لا يكاد يحصى كثرة ولا يحتمل فيه حذف مضافا قطعا »[٢٨].

وفي هذا المعنى أيضا يقول الدكتور فاضل السامرائي: «فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدَّر، ولذا نحن لا نرى غي هذا تقديرا، لأنّه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله» [٢٩].

ومن شواهد دلالة عدم التقدير أولى من التقدير عند الشيخ الجواهري قوله تعالى ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ (محمد: ٤)، فقد ذهب السيد المرتضى إلى تقدير مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه جوازا، والتقدير عنده (حتى تضع أصحاب الحرب أوزارها) [٣٠]، وعلى هذا الرأي كثير من المفسرين[٣١]، بينما يذهب الشيخ الجواهري على جواز إسناد الفعل

على الحرب مجازا، لا على تقدير محذوف، بقوله: « جواز إرادة النسبة إلى غير العاقل مجازا لا على تقدير الحذف، بل بتنزيله منزلة العاقل »[٣٢]، بوصفه أسلوب من أساليب العرب، التي نزل بها القرآن الكريم، واستشهد بقول الشاعر ابن الدمينة (من الطويل)[٣٣]:

سَلِي البانةَ الغنَّاء بالأجْرَعِ الذي ... بهِ الماء هلْ حيَّيتُ أطلالَ دارِكِ

وَهلْ قمتُ في أطلاَلِهنَّ عَشيَّةَ ... مقامَ أخِي البأساء واخترتُ ذلِكِ

وقول عمر بن أبي بيعة(من الطويل)[٣٤]:

ألم تَسألِ الأطلالَ والمُتربَّعا ... بِبطنِ حُبَيَّاتٍ دوارِسَ بَلْقَعا

وقوله (من الطويل)[٣٥]:

أَلَمْ تَسْأَلْ الرَّبْعَ أَنْ يَنْطِقَا ... بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ قَدْ أَخْلَقَا

ففي هذه الأبيات وغيرها مما لا يحصى ظاهر فيها جواز الإسناد إلى ما لا يعقل وتنزيله منزلة ما يعقل، ثم يعلق الشيخ بقوله: «والمعنى الذي أشرنا إليه قريب هنا لاحتمال إرادة الكناية عن انقضائها وانتهائها فكنّى عنه بذلك، وهو جارٍ في سائر ما يعدّ من مجاز الحذف، إلّا أن ينهض دليل على امتناعه بحيث لن يصحّ المعنى إلّا بتقدير محذوف، وكلام السيد (رحمه الله) جارٍ على تقدير مجاز الحذف، وأمّا على ما قررناه فلا يصح الوجه المذكور في الآية لجواز التجوّز فيها بما تقدم»[٣٦].

ومن الشواهد على عدم التقدير عند الشيخ الجواهري قول الشاعر[٣٧]:

يا ليتَ زوجَكِ قد غَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحاً

فقد عطف على السيف الذي يتقلد الرمحَ الذي لا يتقلد بل يحمل، وهذا العطف لا يصح في المعنى، ومن هنا ذهب النحويون على تقدير اسم فاعل آخر مضمر يصحح المعنى والتقدير عندهم (مُتقلد سيفا وحاملا رمحا) [٣٨]، حذف اسم الفاعل (حاملا) عندهم اعتمادا فهم المراد، وهذا الأسلوب وارد في كثير من أشعار العرب، منها قول الشاعر(من الرجز):

علفتـــها تبنـــا ومـــاء بـــاردا حـــتى شـــتت همـــالة عيناهـــا

والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء[٣٩]؛ لأنّ الماء لا يعلف، وقول الراعي النميري (من الكامل)[٤٠]:

إذَا مـــا الْغانيـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمـــاً وزَجّجْـــن الحَواجِـــبَ والعُيُونـــا

والتقدير: زججن الحواجب وكحّلن العيون[٤١]؛ لأنَّ العيون لا تزجج.

أمّا مذهب الشيخ الجواهري في هذه الأبيات وغيرها فيصح عنده العطف ولا يذهب إلى تقدير معمول آخر، إذا كان المراد ظاهرا وبينا، مستشهدا بآية من القرآن الكريم، وكلام العرب، وذلك في قوله: « نسبة التقليد إلى الرمح ظاهرا مع أنّه ليس مما يتقلّد، بل ممّا يحمل، وإنّما نسبه إليه لمجاورته لما يتقلّد وهو السيف، فيصح العطف على ما يصح فيه ذلك بالتقدير، وهو جائز عندهم، واقعٌ في النظم والنثر كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ (يونس: ٧١)، فإنّه لا يقال: أجمعتُ الشركاء، ولا يمكن إرادة الأمر من جَمَعَ، لأنّه هناك مفتوح الميم، وبمعنى الجمع ضد التفريق، وهنا: مكسورها وبمعنى العزم على الشيء، وإنما قاله سبحانه للمجاورة. ولذلك قد يُجرون بعض المواد مجرى بعض»[٤٢]، وقوله: « وقد يجرون اللفظين في الإعراب مجرى واحدا للمجاورة، كقولهم هذا حُجرُ ضبٍ خَربٍ، بجر (خربٍ) مع كونه نعتا لحجر، وكقول امرئ القيس (من الطويل)[٤٣]:

كَـــأَنَّ ثَبِيـــراً فِـــي عَـــرَانِينِ وَبْلِـــهِ كَـــبِيرُ أُنَـــاسٍ فِـــي بِجَـــادٍ مُزَمَّـــلِ

فأجرى القافية مجرى بجاد إعرابا مع أنها نعت لكبير، وهو مرفوع فجاز»[٤٤].

أما بالنسبة للآية الكريمة التي ذكرها الشيخ الجواهري فقد قدر فيها النحويون فعلا مضمرا والتقدير عندهم: (أجمعوا أمركم ودعوا شركاءكم) لأنَّ العطف لا يجوز عندهم، لأنّ الفعل (أَجَمَعَ) إنّما يتعلق بالمعاني دون الذوات [٤٥]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الواو في (وشركائكم) هي الواو المعية، و(شركائكم) مفعول معه، والمعنى عندهم: (أجمعوا أمركم معَ شركائكم)، للسلامة من الإضمار[٤٦].

المبحث الثالث

عدم التقدير أولى من التقدير في الجملة الشرطية

لم أفرد الجملة الشرطية عن الجملة الأسمية والفعلية بوصفها قسيم لهما، أو قسم من أقسام الجملة، بل لأنها لها ميزة تختلف بها عن الجملتين، وهي أنها جملة كبرى تتألف من جملتين مع أداة الشرط، الأولى جملة فعل الشرط، والثانية جملة جواب الشرط، إذا أكتفى العربي بإحدى الجملتين، لظهور معنى الجملة الثانية بالسياق، أو جاء الاكتفاء لقصد الدلالة على معنى مقصود، وجب عند النحويين تقديرها، ليتم التركيب حتى لو كان المعنى ظاهرا، أو تغير المعنى بالتقدير.

ومن أمثلة الاكتفاء بإحدى جملتي الشرط، وعدم التقدير فيها أولى من التقدير عند الشيخ الجواهري قوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ * قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ * وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ * وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾(الزمر: ٧١-٧٤)، قال الشيخ الجواهري في الشاهد النحوي في هذه الآية المباركة: « والشاهد في الآية الكريمة حذف جملة الجواب إشعارا بعدم حصر النعم والكرامات المعدّة لهم، وأنّ ذلك شيء لا يحيط به الوصف»(٤٧)، ولم يقدر الشيخ الجواهري جملة جواب الشرط، لأن التقدير سيكون على خلاف إطلاق النعم، وعدم حصر الكرامات المعدّة لأهل الجنة في الآية الثانية، أو تهويل العذاب بما لا يمكن للفظ بيانه لأهل جهنم في الآية الأولى، وفي هذا المعنى يقول سيبويه: « سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيِّ شيء وضع هذا الكلام»(٤٨)، فالتقدير في هذه الآية الكريمة يكون على خلاف لغة القرآن الكريم، وخلاف سنن العرب في لغتهم.

ثم أنَّ التقدير في كلام الله سبحانه وتعالى غير مراد، بدليل أنَّه على خلاف طبيعة العربية في تراكيبها اللفظية البليغة، وأنَّ معنى الآية الكريمة مع التقدير يكون على خلاف المنعى المقصود من معنى الاكتفاء بأداة الشرط وجملة فعل الشرط، والاستغناء عن جملة جواب الشرط، وفي هذا الاكتفاء يقول عبد القاهر الجرجاني: « إنَّه بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذِّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ»[٤٩]، فالتقدير يطيح بالدلالة المقصودة، وببلاغة الكلام.

وفي هذا المعنى يقول الشيخ محسن الجواهري: « وتنزيل كلامه تعالى على غير الأفصح مخل بمقام كلامه جلَّ شأنه. وهنا يحق أن يقال: إنَّ كلام العرب وحي وإشارات واستعارات ومجازات، ولهذا كان كلامهم في الرتبة العليا من الفصاحة، والكلام متى وضع فيه لفظ مقام لفظ آخر من دون رعاية نكتة تقتضي ذلك كان بعيدا عن الفصاحة، بريئا من البلاغة»[٥٠]، فكيف بافتراض كلام زائد على كلام الله سبحانه وتعالى، فكما لا يجوز لأحد أن يقول إنَّ في القرآن نقصا وحذفا، كذلك لا يجوز أن يقول آخر يجب أن يُزاد شيء في القرآن ويقدر ليستقيم المعنى في نظره.

علما أنَّ اللغويين والمفسرين لم يتفقوا على قول واحد في تقديراتهم كلها، وعدم الاتفاق يضعف القول بالتقدير، لأنّه لو كان المعنى واضحا عندهم لاتفقوا على تقدير واحد، ففي هذه الآية المتقدمة الذكر اختلفوا في وجوه عدة، منهم من قال: إنَّ جواب الشرط مذكور، واختلفوا فيه على قولين، الأول: إنّ الجواب هو (وقال لهم خزنتُها) والواو زائدة في الآيتين[٥١]، والثاني إنَّ الجواب وهو (حتى إذا جاؤوها فُتحتْ أبوابُها) والواو زائدة في الآية الثانية. ومنهم من قال: إنَّ الجواب محذوف، واختلفوا في تقديره، منهم قدرها بـ(سُعِدوا)، أو بـ(دخلوها)، أو بـ(اطمأنُّوا)، أو بـ(نالوا المنى) [٥٢].

وهذه التقديرات كلها غير مرادة؛ ودليل على أنهم لا يمكنهم تقدير جملة واحدة تدل على المراد الدلالة عليه كاملا، لأنّ المتروك ذكره لا يحيط به الوصف، وغاية هذا الاكتفاء أن تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، فلا يتصور مطلوبا أو مكروها إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه ولو عين شيء اقتصر عليه وربما خف أمره عنده [٥٣]، وفي هذا المعنى قال

الزركشي(ت٧٩٤هـ): « وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ويجوز حذفه لعلم المخاطب وإنما يحذف لقصد المبالغة لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كل مذهب ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصا إلا بعد العلم بالسياق »[٥٤]. وبهذا يكون عدم التقدير أولى من التقدير.

الخاتمة:ـ

١- يتفق الكلّ أنّ التقدير لم يتكلم به، ولم ينطق به المتكلم ومنشئ الشاهد اللغوي، والذي جاء به النحوي لتصحيح قاعدة يريد أن يفرضها على جميع كلام العرب، وعلى القرآن الكريم، من خلال التأويل بأنواعه وخصوصا القول بالحذف والتقدير.

٢- الاقتصار على بعض أجزاء الجملة من خصائص اللغة العربية، التي يسميها ابن جني بشجاعة العربي، فإذا كان المعنى ظاهرا من دون تقدير، أو كان هذا الاقتصار فيه دلالة خاصة، لا تظهر هذه الدلالة وتنسخ بالتقدير.

٣- أكثر كلام العرب بني على المجاز، والاستعارة، وعلى التعابير البلاغية، التي يضمنون بوساطتها معاني كثيرة في الكلام القليل، وتأويل المجاز ليكون على الحقيقة بوساطة القول بالحذف والتقدير، حتى لو كانت الجملة كاملة من جهة أجزائها، مخالف لطبيعة الاستعمال اللغوي العربي الذي نزل به القرآن الكريم.

٤-لم يكن الشيخ محسن الجواهري مخالفا للقول بالحذف والتقدير جملة وتفصيلا، لكنه يرفض القول بالتقدير الذي يخالف الدلالة المقصودة لدى المتكلم، سواء كانت الجملة تامة الأجزاء، أو مكتفية ببعضها، وكان المعنى فيها تاما.

٥- كان الشيخ محسن الجواهري يستشهد على صحة كلامه ومذهبه بأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير بشواهد كثيرة من القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا.

٦- في كثير من الجمل التي رفض الشيخ محسن الجواهري القول فيها بالحذف والتقدير رفضها كبار أرباب اللغة العربية، وفطاحل النحو، أمثال عبد القاهر الجرجاني، والرضي الاسترابادي، وغيرهما.

هوامش البحث

(١)- دراسات في فقه اللغة: ٣٤٢

(٢)- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز: ١/ ٤٣

(٣)- نحو القرآن: ٢٦

(٤)- في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٥

(٥)- دلائل الإعجاز: ١٢١

(٦)- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٠٩

(٧)- الفرائد الغوالي: ١/ ٨

(٨)- الفرائد الغوالي: ١/ ٨

(٩)- الفرائد الغوالي: ٢/ ٨٩

(١٠)- ديوان الخنساء: ٤٦

(١١)- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٨

(١٢)- الكتاب: ١/ ١٦٨

(١٣)- الخصائص: ٢/ ٤٤١

(١٤)- المصدر نفسه: ٢/ ٤٤١

(١٥)- دلائل الإعجاز: ٨٩

(١٦)- دلائل الإعجاز: ٨٩

(١٧)- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٣

(١٨)- معاني النحو: ١/ ١٧٩

(١٩)- ديوان الحطيئة: ٧٤

(٢٠)- ديوان عروة بن الورد: ٢٨

(٢١)- ينظر: أمالي المرتضى: ١/ ٤٦

(٢٢)- الانصاف في مسائل الخلاف: الهامش: ١/ ٥٥

(٢٣)- ينظر: أمالي المرتضى: ١/ ٤٥، وينظر: الكتاب: ٢١٢/١، إعراب القرآن: ٢١٢/٢، وجامع البيان: ٣/ ٣٣٩، الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٢٤٦.

(٢٤)- الفرائد الغوالي: ٢/ ٨٦

(٢٥)- المصدر نفسه: ٢/ ٨٦

(٢٦)- الفرائد الغوالي: ٢/ ٨٦، وينظر: الخصائص: ٤٩٩/٢.

(٢٧)- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٨، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٢٤٠/٢.

(٢٨)- الفرائد الغوالي: ٢/ ١١١،

(٢٩)- معاني النحو: ٣/ ١٤٣
(٣٠)- ينظر: امالي المرتضى: ١/ ٤٩
(٣١)- ينظر: غريب القرآن للسجستاني: ٧٥، ومجمع البحرين، للطريحي: ٤/ ٤٥٧، وباهر البرهان: ٣/ ٣١٨
(٣٢)- الفرائد الغوالي: ٢/ ٨٧
(٣٣)- ديوان ابن الدمينة: ٥٣
(٣٤)- ديوان عمر بن ابي ربيعة: ٧٠
(٣٥)- المصدر نفسه: ٨٤
(٣٦)- الفرائد الغوالي: ٢/ ٨٧
(٣٧)- ديوان بن الزبعرى: ١٠٥
(٣٨)- ينظر: شرح الكافية على الكافية: ٢/ ٨٤١
(٣٩)- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣١٠
(٤٠)- ديوان الراعي النميري: ٣٥
(٤١)- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٣٣
(٤٢)- الفرائد الغوالي: ٢/ ١١٤
(٤٣)- ديوان امرئ القيس: ٦٠
(٤٤)- الفرائد الغوالي: ٢/ ١١٤
(٤٥)- ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٠٩
(٤٦)- ينظر: شرح الكافية على الشافية: ٢/ ٥٠٥
(٤٧)- الفرائد الغوالي: ١/ ٤٢-٤٣
(٤٨)- الكتاب: ١/ ٩٨
(٤٩)- الفرائد الغوالي: ١/ ٤٢-٤٣
(٥٠)- دلائل الإعجاز: ١٢١
(٥١)- ينظر: معاني القرآن: ٤٢/٣
(٥٢)- ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ١/ ٤٩٨٢، والجنى الداني في حروف المعاني: ١ ٢٨
(٥٣)- ينظر: الايضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: ١٧٩
(٥٤)- البرهان في علوم القرآن: ١٨٣/٣

قائمة المصادر

- القرآن الكريم

١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، بحاشيته: (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالأزهر، مطبعة السنة المحمدية، (د.ت).

٥- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لأبي الحسن النيسابوري (ت٥٣٣هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح، جامعة أم القرى، ١٩٩٨م.

٦- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٧- التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٠- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

١١- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

١٢- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

١٣- دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩هـ.

١٤- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني-جدة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

١٥- ديوان ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد (ت١٣٠هـ)، دار العروبة، مصر، ١٩٦٠م.

١٦- ديوان الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك(ت٥٨هـ)، شرح: ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٧- ديوان الخنساء، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

١٨- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠م.

١٩- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٥٨م.

٢٠- ديوان بن الزبعرى، عبد الله بن الزبعرى السُهمي من الشعراء المخضرمين، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

٢١- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مديرية إحياء التراث، دمشق.

٢٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: أحمد أكرم الطباع، دار القلم، بيروت، (د.ت)

٢٣- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٢٥- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٢م.

٢٦- غريب القرآن، المسمى بنزهة القلوب، لأبي بكر محمد بن عُزير السجستاني (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٢٧- الفرائد الغوالي على شواهد الأمالي للسيد المرتضى، الشيخ محسن آل شيخ صاحب الجواهر(ت١٣٥٥هـ)، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٧م.

٢٨- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.

٢٩- الكتاب، لأبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠- مجمع البحرين ومطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: سيد أحمد الحسني، مكتبة المرتضوي، طهران، الطبعة الثانية، ١٣٦٥هـ.

٣١- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٢- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية، مصر، الطبعة الأولى.

٣٣- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٣٥- مفردات ألفاظ القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم - دمشق، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٦- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.